أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

من يُنعش القطاع الخاص؟

لعل من بديهيات اقتصاد السوق أن تكون هناك ريادة واضحة للقطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية كافة، وان تنصرف الحكومة للإشراف العام والدعم اللوجستي المطلوب في الضرورات القصوى، إلا أن ما يجري في العراق خلاف الأعراف والتقاليد الاقتصادية، ففي الوقت الذي يشهد الاقتصاد الوطني تحولاً من الاقتصاد المركزي الى السوق، ما زال يقبع القطاع الخاص في صومعته من دون جدوى، ومازال غير فاعل لأسباب بعضها تتعلق به نفسه، والغالب الاشمل تتعلق بالحكومة وإجراءاتها وبرنامجها الاقتصادي.

وحيث أن الحكومة لا تمتلك رؤية اقتصادية من شأنها أن تجعل الاقتصاد الوطني في مساره الصحيح، فمازال البرنامج الاقتصادي غير واضح المعالم وليس هناك إستراتيجية محددة، فالذي يجري يتأرجح بين الموازنات الاستثمارية ومحاولات ولوج قضية الدفع بالآجل والخطة التنموية الخمسية، والمحاولات الفردية الارتجالية التي لا تجدي نفعاً أبداً ولم تكن بمستوى الحاجة الفعلية.

ومن هنا فأن القطاع الخاص يكاد يكون مغيباً على الرغم من الادعاءات والتصريحات وإقرار الجميع حكومة أو برلمان أو نخب اقتصادية أو جهات استشارية حكومية بضرورة تفعيل القطاع الخاص وتمكينه من لعب دور محوري في العملية الاقتصادية وجعله يمتلك زمام المبادرة، إلا أن ذلك لا يخرج كونه مجرد تصريحات لم تأخذ مداها الحقيقي في التنفيذ، وبالمقابل فأن القطاع الخاص هو الآخر يعاني من اختلال في البيئة التشريعية والقانونية وهجرة غير مسبوقة لرؤوس الاموال وتوجس عالي المستوى من قبل رجال الأعمال الموجودين في الداخل وانصراف الحكومة الى القطاع الخاص الخارج في تنفيذ المشاريع الاستثمارية، الأمر الذي يكشف عن أزمة ثقة بإمكانات القطاع الخاص المحلي وشركاته العاملة في العراق.

وإذا ماعرجنا على قضية الارادة الوطنية في تنفيذ المشاريع الاستثمارية، فأننا نلاحظ جليّاً انعدام وتلاشي الارادة وعدم الثقة بالنفس مايجعل المشاريع الاستثمارية في القطاعات كافة مثار الاستثمار الخارجي، حيث يعد هذا الامر من الاسباب الحقيقية وراء انحسار دور القطاع الخاص المحلي.

ولكن السؤال الذي يبقى مثار اهتمام المراقبين والمتابعين لحركية الاقتصاد العراقي، من ينعش القطاع الخاص المحلي ومن يجعل هذا القطاع في مرتبة الريادة الحقيقية، سعياً لخلق ديناميكية فاعلة في الاقتصاد العراقي، حيث مضت سبعة أعوام ونيف على التنظيرات والتصريحات والوعود الحكومية، والقطاع الخاص مازال يترنح بين المركزية المقيتة والتطلع لفضاءات السوق الحرة، في وقت مازال القرار السياسي أيضاً يلقي بظلاله على القرار الاقتصادي، ما يجعل القطاع الخاص ضمن هذه البوتقة غير المؤثرة في المشهد الاقتصادي، ولكن ما يدمي القلوب هو أن الإمكانات التي يمتلكها القطاع الخاص العراقي لا يمتلكها أي قطاع آخر، ولم تنعكس ايجابياً على حركة الاستثمار والعمل والتجارة في البلد، فمن ينعش القطاع الخاص؟.

خبراء لـ(المدى الاقتصادي): دولتنا تعاني من غياب الرؤى الإستراتيجية وعدم وضوح البرنامج الاقتصادي

الفساد المالي والإداري والمحاصصة عطّلا عجلة التنمية والإعمار

□ بغداد/ احمد عبد ربه

أجمع خبراء وبرلمانيون على غياب الرؤى الإستراتيجية الاقتصادية للدولة العراقية، مؤكدين عدم وجود برنامج اقتصادي حكومي واضح المعالم.

وعزا الباحث الاقتصادي ميثم ألعيبي تلكؤ الخطط الاقتصادية بالعراق إلى عوامل عدة في مقدمتها الفساد المالي والإداري ونظام المحاصصة السياسية.

وقال ألعيبي لـ (المدى الاقتصادي):إن هذه العوامل أثرت تأثيراً كبيراً على إيقاف عجلة التقدم الإقتصادي بالعراق، مبيناً انها أحدثت خللاً كبيراً في مرحلة تطبيق القوانين ومطابقة الجديدة منها مع المستحدثة، ما جعل ثغرات كبيرة يستطيع من خلالها المفسدون تحقيق غاياتهم.

وأضاف ألعيبي: أن الطبقة السياسية المكونة من تيارات وأحزاب مختلفة وعلى اختلاف توجهاتهم الليبرالية والإسلامية والعلمانية تلغي وجود عقد اقتصادي موحد للبلاد.

وبيّن ألعيبي: أن الدستور العراقي فيه ملامح تغيير من النظام الاشتراكي إلى الرأسمالي، فالحكومة تحاول أن تجد لنفسها برامج وخطط عمل واضحة لكن تنجز بكفاءة اقل وبهدر كبير للأموال ،

من جانبه، وصف الخبير الاقتصادي ثامر الهيمص الأداء الحكومي للبرامج الاقتصادية غير واضح المعالم و يشوب بعض مفرداته الغموض الكامل، ما ينعكس ذلك سلباً على مستقبل العراق بشكل عام.

وقال الهيمص لـ (المدى الاقتصادي): إن من أسباب عدم وضوح الرؤى الاقتصادية المتكاملة بكافة أنظمة الدولة بالعراق في الوقت الحالي يعود بالدرجة الأولى إلى غياب الوعي الاقتصادي لدى بعض السياسيين، مبيناً خطورة التنافر السياسي والذي أفرزته المحاصصة السياسية.

وأضاف الهيمص: من الثغرات الأخرى تسييس المشاريع الاقتصادية التي تخدم البلد مثل تعطيل قانون النفط و تأخير مشاريع الإسكان وعدم حسم إشكالية القطاع العام والخاص ومحاولة جعل القرار الاقتصادي يخدم الأغراض الانتخابية.

وتابع الهيمص: أن هنالك الاختلافات الحاصلة بين الأطراف السياسية حول تأسيس شركة نفط والقيام بعملية تصنيع المنتجات النفطية بدلا من استيرادها من الخارج، لافتاً إلى أن جل أسباب الاختلاف يعود إلى عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتغييب الاقتصاديين عن اخذ دورهم الرائد في جميع القطاعات.

وحمل الهيمص مجلس النواب مسؤولية عدم رسم سياسة اقتصادية واضحة تستطيع من خلالها كل القطاعات الاقتصادية المختلفة السير بالشكل الصحيح على طريق وضع نصوص قانونية تنسجم مع المرحلة الحالية التي يعيشها البلد،

وأشار الهيمص الى ان العراق في الوقت الحاضر يعتمد اعتماداً كلياً على حجم الواردات النفطية، ما يعتبر من البلدان الريعية، مؤكداً ضرورة البحث عن مصادر بديلة تخفف من حالة الاعتماد المفرط على النفط.

ولفت الهيمص إلى ضرورة القضاء على الفساد المالي والإداري كونه يضع العقبات أمام التنمية ويقف حاجزاً أمام اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة من جانبه.

إلى ذلك، قال عضو لجنة النزاهة البرلمانية النائب أحمد الجبوري أن أسباب هدر المال العام من قبل أغلب دوائر الدولة يعود إلى عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة في البلد، داعياً إلى معالجتها في الموازنة القادمة.

وأضاف الجبوري بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء) : أن أغلب وزارات ودوائر الدولة تصرف أموالاً طائلة لمشاريع غير ضرورية،ما يؤدي إلى هدر كبير للمال العام وهذا ما يعود إلى انعدام السياسة الاقتصادية الواضحة للبلد، مشيراً إلى أن نظام الحكم في العراق برلماني، ديمقراطي، اتحادي، حيث يحتوي على أكثر من سلطة وتوجهاته متعددة، مما يصعب السيطرة على صرف الأموال من قبل الدوائر والوزارات.

ودعا الجبوري إلى إيجاد سياسة اقتصادية ومالية واضحة ومفهومة في البلد لكي تعالج الموازنة السنوية القادمة، مشدداً على ضرورة أن تستعين الوزارات المعنية بخبراء اقتصاديين لمعالجة المشاكل التي تتعرض لها الموازنة السنوية للدولة من أجل إنعاش الاقتصاد العراقي والقضاء على البطالة، مؤكداً أنه ليس بإكثار الوظائف، ولكن توفير فرص العمل من خلال إنشاء المشاريع الاستثمارية في البلد.

مشروع استثماري

مراقبون: واردات النفط ستصل إلى ٢٥٠ مليار دولار سنوياً

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

رجح الباحث الاقتصادي حسين نجم، زيادة حجم إنتاج النفط العراقي خلال السنوات القادمة إلى (٦)ملايين برميل وواراداته ستصل إلى (٢٥٠)مليار دولار سنوياً، داعياً إلى استغلال هذه المبالغ في مشاريع استثمارية وخدمية للبلد.

وقال نجم لـ (الوكالة الاخبارية للانباء):إن العراق سيطور إنتاجه النفطي من (٣)ملايين برميل إلى (٦)ملايين برميل، خلال السنوات الخمس القادمة على عكس ما وضعته الخطة النفطية بأن يصل إلى (١٢) مليون برميل، لغاية عام (٢٠١٧)، مشيراً إلى أنه رقم خيالي من الصعب الوصول إليه خلال خمس سنوات.

وأضاف نجم: سيمتلك العراق كتلة نقدية كبيرة من خلال وارداته السنوية نتيجة زيادة إنتاجه من النفط والذي يصل إلى (٢٥٠) مليار دولار في السنة، مؤكداً أنه رقم كبير وسيحرك السوق العراقية نحو التقدم و الازدهار.

واكد نجم ضرورة استغلال هذه الأموال في مشاريع استثمارية وخدمية وتنمية مستدامة القطاعات الاقتصادية الأخرى سيما قطاع البنى التحتية، مشيراً إلى أن التغييرات التي تحدث على أسعار النفط عالمياً لا تؤثر على الاقتصاد العراقي كون إنتاجه عالياً من النفط ومستمراً للاقتصاد من خلال السيولة النقدية. وذكر الباحث الاقتصادي بان العراق سائر نحو الإنتاج رغم هناك تباطؤ في بعض الحقول النفطية نتيجة البنى التحتية غير المكتملة لها، وان الخطط الموضوعة تحتاج إلى برامج متطورة من أجل إدامة هذه الحقول.

البصرة تطالب بـ٣% من إيراداتها النفطية

□ البصرة/ متابعة المدى الاقتصادي

طالب مجلس محافظة البصرة الحكومة المركزية بمنح المحافظة ٣٪ من إيرادات النفط المنتج في حقولها بدل تخصيص دولار عن كل برميل.

وقال رئيس مجلس محافظة البصرة صباح حسن البزوني لـ"السومرية نيوز"، إن "المجلس يطالب الحكومة الاتحادية بالموافقة على منح البصرة ٣٪ من إيرادات النفط المنتج في حقولها"، مبيناً أن "المجلس يصر على تخصيص تلك النسبة ولن يتراجع عن المطالبة بها كبديل عن مشروع (البترودولار) الذي يتضمن تخصيص دولار واحد مقابل كل برميل".

وأضاف البزوني: إن تخصيصات (البترودولار) لا تكفي للنهوض بالبصرة لأنها تواجه مشاكل كبيرة منها التلوث البيئي الناجم عن عمليات إنتاج وتصدير النفط، وسيطرة وزارة النفط على أراض شاسعة"، معتبراً أن "الحكومة الاتحادية إن وافقت على تخصيص النسبة فأنها سوف تمكن مجلس المحافظة من تطوير الموانئ التجارية وإعادة تشغيل المصانع الحكومية المعطلة وتأهيل البنية التحتية الخدمية المدمرة، كما يمكن تخصيص جزء من المبالغ لتمويل مشروع بناء ميناء الفاو الكبير".

وأكد رئيس المجلس أن "الدعوة لتأسيس إقليم البصرة لم تزل قائمة ولن نتنازل عنها تحت أي ظرف"، مضيفاً أن "تلك الدعوة قد نجمدها إن حصلت الموافقة على تخصيص نسبة ٣٪ من إيرادات النفط المستخرج من حقول المحافظة مع تطبيق اللامركزية الإدارية عبر منح المحافظة صلاحيات واسعة"، مؤكداً أن "ممثلي المحافظة في مجلس النواب ابدوا تأييدهم لطلبنا وتعهدوا بالضغط على الحكومة والكتل السياسية التي ينتمون لها من أجل تحقيقه".

وكانت حصلت البصرة في العام الحالي نتيجة تطبيق مشروع (البترودولار) للعام الثاني على التوالي على أضخم موازنة مالية في تاريخها بلغت تريليون و١٣٠ مليار دينار، إضافة الى مبلغ ٦٨٨ مليار دينار، مدور من موازنة العام الماضي، كما خصصت الحكومة المركزية ٣٠٠ مليار دينار لتنفيذ مشاريع في المحافظة تتعلق حصراً بتحضيراتها لاستضافة بطولة كأس الخليج لكرة القدم بنسختها الحادية والعشرين، والمزمعة إقامتها عام ٢٠١٣.

آبار نفطية

يذكر أن إنتاج العراق من النفط الخام ارتفع قبل أيام قليلة لأول مرة منذ عام ٢٠٠٣ إلى ٢,٩ مليون برميل يومياً، غالبيتها من حقول محافظة البصرة التي تنتج حالياً ١,٩ مليون برميل يومياً، فيما كان مجمل إنتاج العراق لا يتجاوز ٢,٥ مليون برميل في العام الماضي، ومعظم كميات النفط المنتجة من الحقول الجنوبية تصدر بواسطة ناقلات بحرية أجنبية من خلال ميناءي البصرة (البكر العميق) والعمية العائمين، وهما يقعان في خوري العمية والخفجه ضمن نطاق المياه الإقليمية العراقية، ويضخ لهما النفط عبر أنابيب بحرية تتصل بمستودعات خزن ساحلية تقع في قضاء الفاو.

اقتصاديون: الأولوية لقطاع الإسكان والصحّة في مشاريع الحكومة لعام ٢٠١٢

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

ذهب اقتصاديون إلى أن أهم القطاعات التي من المفترض أن تهتم بها الحكومة في عام ٢٠١٢، هو قطاع السكن كونه سيفعل جميع القطاعات ويمتص عددا كبيرا من البطالة وينشط حركة الاقتصاد في البلد يليه قطاع الصحة الذي يمثل الاستثمار البشري ويمس حياة الإنسان.

وقال متخصصون بحسب (للوكالة الإخبارية للأنباء)إن الحكومة يجب أن تهتم بقطاع الإسكان والصحة كون هذان القطاعان لهما تماس مباشر بحياة المواطن، سيما وان البلاد تفتقر إلى قطاع صحي مميز.

واعتبر المحلل الاقتصادي لطيف عبد سالم القطاع الخاص هو من يستحق الأولوية في الاهتمام لكونه يساهم في تطوير المشاريع المتوسطة والصغيرة ويدخل أيضاً في زيادة الوحدات السكنية من خلال المشاريع التي يموّلها".

وأشار عبد سالم في تصريح (للوكالة الاخبارية للانباء) إلى إن القطاع الزراعي ثاني قطاع من بعد القطاع الخاص ولكونه يحتاج إلى حل مشاكل كبيرة من أهمها، شحة المياه ونقص المواد الغذائية لذلك هو بحاجة إلى دراسة علمية حقيقية بدلاً من الطرق البدائية التي سببت تصحر التربة ووضع خطط سياسية مائية طويلة الأمد لتخفيف هجرة المزارعين".

فيما يرى المتخصص في الشؤون الاقتصادية ضرغام محمد أن قطاع السكن من أكثر القطاعات التي واجهت تدهوراً وعجزاً في السنوات التي مضت إلى جانب القطاع الصناعي لذلك لابدّ من إعادة النظر فيه لكونه سيمتص اكبر عدد من البطالة.

وقال محمد علي(للوكالة الإخبارية للأنباء) هناك أكثر من(٢٣)مهنة في هذا القطاع، وانه يرتبط ارتباطا وثيقا بحياة المواطن، مشيراً إلى إن العام الماضي لم يبن سوى مجمعات سكنية بسيطة وزعت لمسؤولي الدولة وللرئاسات الثلاثة وإن ملف الإسكان كان مركوناً ولم يطور، والمبالغ التي خصصت له لم تكن بالمستوى المطلوب، ما جعلت هناك تراجعا كبيرا في هذا القطاع".

وذكر محمد علي: أن قطاع الصحة يأتي بعد الإسكان ومن ثم التعليم الذي شهد تدهوراً من حيث المستوى التدريسي وتقديم المناهج العلمية التي كانت دون المستوى المطلوب بسبب هجرة الكثير من أساتذة الجامعات، داعياً إلى إيجاد برنامج حقيقي يتم الإنفاق عليه لاستقطاب الأساتذة مع وضع مناهج عالمية وإرسال طلاب الدراسات العليا لبعثات علمية تتم الإفادة منها لإنشاء كفاءات حقيقية.

إيقافُ عدد من الشركات المساهمة للتّداول في البورصة

□ بغداد/ قيس عيدان

أوقفت إدارة سوق العراق للأوراق المالية تداول ١٦ شركة مساهمة من التداول في جلسات السوق حتى إشعار آخر.

وقال مصدر مخول لـ (المدى الاقتصادي) أن سبب هذا القرار جاء تنفيذا لقرارات هيئة الأوراق المالية الواردة إلينا رسمياً. حيث تقرر إيقاف تداول أسهم الشركات الآتية لعدم التزامها بتعليمات الإفصاح رقم (١٤)، مستلزمات الإفصاح وتجاوزها المدة القانونية المحددة لذلك، عتبارا من جلسة الثلاثاء ٩/٨/٢٠١١ الماضية.

وأضاف المصدر: أن الشركات المشمولة بهذا القرار هي (نينوى للصناعات الغذائية، البيرة الشرقية، الهلال الصناعية، الصناعات الخفيفة، الكندي لإنتاج اللقاحات البيطرية، الأصباغ الحديثة، الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات، العراقية لتسويق التمور، الخياطة الحديثة، الصناعات الالكترونية، فندق فلسطين، فنادق عشتار، بغداد لنقل الركاب، العراقية لنقل المنتجات النفطية، بغداد لخدمات السيارات ، الثرار الزراعية). وتابع المصدر أن جميع هيئة الأوراق وإدارة السوق تعد الالتزام بتعليمات الإفصاح أمرا مهما وحيويا في نشاط أية شركة طبقاً للضوابط والتعليمات.

مصدر: إبرام اتّفاق اقتصادي ومصرفي مع بريطانيا

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

وقعت الحكومة اتفاقا أوليا، أمس الاثنين، في بغداد مع المملكة المتحدة البريطانية لتطوير التعاون الاقتصادي والمصرفي بين البلدين.

وقال المستشار الاقتصادي سلام القريشي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "الحكومتين العراقية والبريطانية أبرمتا اتفاقاً أوليا لتطوير التعاون في المسائل الاقتصادية والمالية والمصرفية بين البلدين، تمهيداً لاتفاقية نهائية تستمر حتى عام ٢٠١٦".

ولفت إلى أن "الاتفاق أبرم في العاصمة بغداد ووقعه من جانب العراق وكلاء من وزارة المالية، ومن جانب بريطانيا ممثلون عن الخزانة البريطانية".

وأوضح القريشي أن "الاتفاق مبني على أساس المنفعة المشتركة والمتبادلة ويشمل تحسين الوضع الاقتصادي في العراق وتطوير المصارف وتحويلها إلى مصارف تمتاز بمواصفات مالية عالمية".

وبين إن الاتفاق يركز على تحويل عمل المصارف الحكومية إلى المقاصة الالكترونية وتفعيل إجراءات الحماية، مشيرا إلى أن المملكة البريطانية ستدعم الحكومة العراقية في جميع المجالات الاقتصادية. ووضع مجلس الوزراء آليات جديدة لتسهيل فتح الاعتمادات المستندية لأقل من أربعة ملايين دولار من خلال تنشيط دور المصارف الخاصة والتي تهدف إلى تنشيط الحركة التجارية في البلاد. وتعتمد الحكومة في تعاملاتها المالية على المصارف الحكومية بنسبة تصل إلى ٨٥ في المئة.

ويبلغ مجموع رؤوس أموال المصارف العراقية الخاصة مليارا و٦٠٠ مليون دولار حاليا، عدا ما تملكه فروع المصارف العربية والأجنبية العاملة في البلاد.